المحور الرابع:

عمليات التخطيط للسياسة الخارجية.

س/ بماذا أصبحت ترتبط فعالية السلوك الخارجي للوحدة السياسية؟

- أدى تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل إضافة إلى زيادة تنوع قضايا السياسة الخارجية، إلى تعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية بشكل غير مسبوق، حيث خلقت أعباء جديدة على أجهزة صنع السياسة الخارجية لمتابعة القضايا الجديدة بأبعادها العديدة والمتنوعة، هذا الأمر (المتغيرات الجديدة) جعل من عمليات التخطيط للسياسة الخارجية أمرا ضروريا لجعلها أكثر قدرة على الفعل والتأثير في متغيرات البيئة الدولية وبالتالي تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1 - التقليل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية.
2 - تمكين الدولة من قيام سياستها على الفعل أكثر من ردة الفعل.
3 - تمكين الدولة من توفير الأدوات اللازمة للتعامل مع التغيرات المحتملة.
4 - التخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية.

أولا: مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية.

لعل أهم التعريفات التي تقربنا من مغزى التخطيط في السياسة الخارجية والغرض الأساسي المرجو منه، تلك التي تؤكد على عملية تغيير المستقبل باعتبارها جوهر تخطيط السياسة الخارجية، حيث يقول "جورج مورجان George Allen Morgan" «تخطيط السياسة الخارجية هو تلك العملية التي تبدأ من الهدف

المستقبلي لتعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه »، وبهذا الشكل يكون التخطيط بعكس صنع السياسة الخارجية التي تبدأ من السياسات الراهنة نحو الفرص المتاحة وتحقيق الأهداف الممكنة.

أ/ عمليات التخطيط للسياسة الخارجية:

1 - **التعريف:** ويقصد به تحديد المصالح والأهداف الوطنية.

2 - **التوقع:** ويعني استشراف الأحداث والمواقف.

3 - **المراجعة:** وينصرف إلى تقييم الاستراتيجيات بعد تطبيقها لاختبار جدواها.

4 - **التحدي:** أي انتقاد المقولات الأساسية للسياسات الراهنة.

ب/ أبعاد عمليات التخطيط للسياسة الخارجية: انطلاقا من مضامين تعريف تخطيط السياسة الخارجية والعمليات المرتبطة بها، نستقرأ أربعة أبعاد رئيسية لتلك العمليات هي:

1 - **التخطيط العام:** يقصد به صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية الشاملة بما يتفق وقدرات الدولة الفعلية والمتاحة.

2 - **تخطيط البرامج:** أي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة بعينها.

3 - **تخطيط الطوارئ:** بمعنى وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي من المحتمل أن تظهر في المستقبل.

4 - **التخطيط المؤسسي:** يقصد به تنسيق أداء المؤسسات العاملة في السياسة الخارجية (تنظيم جهاز خاص بتخطيط تلك السياسة).

ثانيا: مجالات تخطيط السياسة الخارجية.

يتضمن تخطيط السياسة الخارجية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1 - **الجانب المؤسسي:** إن الفتور أو التناقض في العلاقة بين جهاز التخطيط والأجهزة الدبلوماسية جعل عمل هذاالجهاز مرتبطا بالحدود الوظيفية لوزارة الخارجية، بل إن واقع الأمر يقول أن هناك مؤسسات أخرى تقوم بوظائف تؤثر على عملية تخطيط السياسة الخارجية، كوزارات الدفاع والإقتصاد وأجهزة المخابرات، وعليه سيكون من المهم جدا أن تتفاعل تلك المؤسسات داخل هذا الجهاز على أساس أفقي بين تلك الأجهزة في إطار تنظيمي وقانوني محدد وواضح، والأهم من ذلك توافر إطار مؤسسي مركزي مستقل للتنسيق بين الأجهزة العاملة في ميدان تخطيط السياسة الخارجية.

2 - **الجانب المفهوماتي/المنهجي:** هناك مجموعة من المفاهيم والمناهج التي يجب تأكيدها في أجهزة تخطيط السياسة الخارجية منها:

أ - توسيع مفهوم التخطيط ليستوعب مختلف الأبعاد مع الإلمام بتحليل الحقائق التاريخية والواقع الدولي واحتمالات الاستمرار والتغير في إطار يتسم بالتحرر الأيديولوجي الشخصي.

ب -تكريس التعددية في جهاز التخطيط من خلال الحيلولة دون سيطرة منظور فكري واحد يحاول فرض التسليم بافتراضات معينة يقبلها الجميع طوال عملية التخطيط، وهو ما يسميه "ألكسندر جورج Alexander George" بـ "الدفاع المتعدد".

ج -بناء نظام لتخزين وتبويب المعلومات يستند إلى نظم وآليات متطورة في الأرشفة مع إيلاء الاهتمام بمعضلة تفسير المعلومات على ضوء الأنساق العقائدية.

د - لا بد لعملية التخطيط أن تبنى على أدوات منهجية كتوظيف مناهج استشراف المستقبل، فعملية التخطيط تفترض القدرة على توقع الأحداث المستقبلية، وتحديد مكامن الخطر وصياغة السياسات إزائها، وتدخل في هذا الإطار الأدوات الرياضية ونظم البرمجة وأساليب تحليل المباريات....

3 - الجوانب الموضوعية:

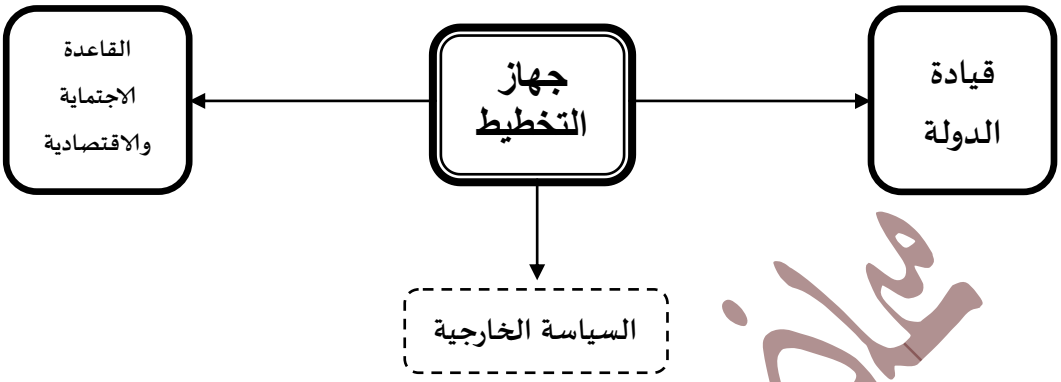

إن أي تخطيط للسياسة الخارجية لا بد أن يبدأ من القاعدة الاجتماعية والإقتصادية الداخلية، ففي ظل ضعف تلك القاعدة لا يمكن أن نأمل إلا في تخطيط جزئي محدود، هذا وفي المقابل لا بد من إقناع قيادة الدولة بجدوى هذا التخطيط وأهميته، ومدى تمثيليه لتوجهات ومعتقدات الرأي العام السائد من فترة إلى أخرى.

إذا كانت تطورات النظام الدولي بشكل ديناميكي مستمر تؤكد على تزايد أهمية وضرورة تخطيط السياسة الخارجية، فإن تلك التطورات ذاتها قد أدت إلى تعقيد هذا المفهوم واتسامه بخصائص متميزة عن مفهوم وحال التخطيط الاقتصادي.

ثالثا: معضلة تخطيط السياسة الخارجية.

إن الصعوبات التي تعترض صناعة السياسة الخارجية بصفة عامة كاتسامها بعدم اليقين وتميزها بالمفاجأة الاستراتيجية، وغموض البيئة الدولية وتزايد الضغوط النفسية على صانعها وتعدد أزماتها، أنتجت آثارا مهمة بالنسبة لتخطيط السياسة الخارجية لعل أهمها ما يلي:

1 - صعوبة تخطيط السياسة الخارجية تخطيطا مركزيا شاملا طويل الأمد، على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية،فتخطيط السياسة الخارجية يتضمن صياغة برامج يمكن تعديلها ومراجعتها على ضوء خبرة التطبيق، «إن الهدف من تخطيط السياسة الخارجية ليس إعداد برامج جامدة لا تطبق إلا إذا صحت التنبؤات التي بنيت عليها، ولكن إعداد برامج عريضة ومرنة يمكن تعديلها على ضوء تطور الاحداث».

2 - تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية معضلة أخرى تتعلق بالوظيفة الدبلوماسية عموما، حيث أنمه وإذ يركز المنظور الدبلوماسي على القضايا العاجلة والتعامل المباشر معها، فإن العملية التخطيطية تنصرف إلى التفكير في القضايا المستقبلية التي ربما لا تكون ملحة في الوقت الراهن، ومن تم فإن هناك تعارضا بين مفهوم التخطيط السياسي مع مفهوم الوظيفة الدبلوماسية.

3 - هناك معضلة ثالثة تعاني منها خاصة الدول النامية، وهي معضلة التبعية الاقتصادية وضعف المؤسسات، فتخطيط السياسة الخارجية يفترض قدرة على التحرك والمناورة وبنية مؤسساتية قوية قادرة على جمع وتحليل المعلومات وصياغة خطط بديلة، لكن التبعية الاقتصادية تحول دون ذلك وتضعف القدرة على التخطيط الحقيقي والمأثر.